.. والمويزري يعترض

جانب من الجلسة (تصوير: صالح محمد)

تكليف «التعليمية» التحقيق في «الشهادات المزورة».. و«الخارجية» بالاطلاع على قروض «صندوق التنمية»

المجلس يناقش اليوم «مصفاة الزور» وندب العسكريين للعمل لدى نواب

العفاسي: مواد الدستور حددت اختصاصات سمو رئيس مجلس الوزراء بالسياسة العامة للدولة

الإحالات وسيتم الاجتماع مع النائب في مكتب المجلس للتشاور بشأن طلبه.

الرئيس الغانم يتلو بناء على طلب النائب الحميدي السبيعي رسالته بالاستقالة من عضوية لجنة التحقيق في الأمطار

الحميدي السبيعي: ليس لدي الرغبة الاستمرار باللجنة.

خلف دميثير: تنازلت بحسن نية للسبيعي رغم حصولي على المركز الأول وعادل الدمخي ما يبيني والرئيس تعاطف مع السبيعي.

الغانم لدميثير: لك كل الحشيمة.. والسبيعي أشاد بك في رسالته.

مجلس الأمة يوافق على استقالة النائب الحميدي السبيعي من لجنة التحقيق في تداعيات الأمطار ويزكي النائب خلف دميثير بدلا منه.

خليل الصالح: مدير الجمارك جاء من الفتوى والتشريع ويفترض ان يمتلك اللياقة الادبية لكنه يعتبر ان الجمارك كانها عزبة له.

قاطعه النائب عسكر العنزي: يجب عدم ذكر اسماء.

××خليل الصالح لم ولن اذكر اسماء.

حمدان العازمي يرد على خليل الصالح: مو صحيح اللي تقوله.

الرئيس الغانم ينبه عسكر وحمدان إلى عدم جواز المقاطعة.

خليل الصالح: شهالفزعة هذي خلوني أكمل....ياوزير المالية: اذا انت ساكت على ما يحصل في الجمارك فانت مساءل سياسيا امامي وتتحمل المسؤولية.

فيصل الكندري تعقيباً على اجابة وزير النفط عن سؤاله: أؤجل السؤال للأسبوع المقبل لمناقشته مع الوزير على منصة الاستجواب.

الحميدي السبيعي لوزير النفط: الرجاء الرد على الأسئلة وعدم التحجج بعدم الدستورية بلا مبرر.

الرئيس الغانم حول مناقشة الأسئلة البرلمانية: هذه الآلية حددت من خلال اللائحة بتخصيص نصف ساعة وفي إمكان المجلس عقد جلسة خاصة للأسئلة او تخصيص وقت يتجاوز النصف ساعة أو تقديم اقتراح لإجراء تعديل لائحي.

رئيس مجلس الأمة يرفع الجلسة لمدة ربع ساعة لأداء صلاة الظهر.

مجلس الأمة يستأنف جلسته ويبدأ في بند الاستجواب الموجه لسمو رئيس مجلس الوزراء.

سمو رئيس الوزراء: «اطلب إحالة هذا الاستجواب الى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في مجلس الامة لتقرر مدى دستوريته وصلاحيته للمناقشة تكريسا للممارسات البرلمانية السابقة وذلك لكي تحفظ للدستور هيبته وللممارسة البرلمانية سلامتها ونسارع بتنفيذ توجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه وفي ذات الوقت نتجنب ترسيخ اعراف برلمانية غير سليمة».

«ان تمسكي بالالتزام باحكام الدستور وعدم المشاركة في مخالفة احكامه والتزامي باحترام وتنفيذ توجيهات رئيس الدولة حضرة صاحب السمو حفظه الله ورعاه توجب علي التوجه الى مجلسكم الموقر بكامل اعضائه لتحمل مسؤوليتي الدستورية والأخلاقية لاتخاذ إجراءات جادة في تصحيح الممارسة النيابية ليسجل التاريخ لهذا المجلس انه تحمل مسؤوليته الوطنية في صيانة الممارسة البرلمانية لتحقق أهدافها وغاياتها السامية».

ايمانه الكامل بان «اما مؤمن تماما بالديمقراطية كأداة بناء وليست أداة هدم وان الرقابة الشعبية التي يجسدها مجلسكم الموقر هي من اجل اذكاء روح التعاون البناء لدفع مسيرة العمل للبلاد لتحقيق التنمية الشاملة».

«كما أؤكد احترامي الكامل لحق عضو مجلس الامة بتقديم استجواب لرئيس مجلس الوزراء او أي وزير على ان يكون متفقا مع احكام الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الامة والضوابط التي قررتها المحكمة الدستورية في خصوص الاستجواب والتي منها ان الاستجواب يقتضي من العضو ان يستهدف واقعة بعينها يبين اسانيدها بوضوح ودقة وان تكون من اختصاص من قدم اليه الاستجواب».

«واذ تضمن الاستجواب الماثل محورا وحيدا بعنوان فشل وزارات الدولة واداراتها في إدارة الكوارث ومواجهة الأزمات دون تحديد الوزارات المدعي فشلها او بيان موضوع او وقائع هذا الفشل وذلك بالمخالفة لضوابط واحكام الاستجواب بانه يكون خالف صراحة توجيهات رئيس السلطات الثلاث والدنا وقائد مسيرتنا حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه الحكيمة الهادفة التي نبه اليها سموه في النطق السامي في افتتاح دور الانعقاد الحالي قبل أيام قليلة بضرورة المبادرة الى العمل الجاد ووقف تردي الممارسة البرلمانية وتصويب مسيرتنا وهي دعوة والد ناصح وقائد مخلص وما اجدرنا بالاستجابة والطاعة لها وما احوجنا الى وقف الانحراف في ممارستنا النيابية وتصويب مسارها لصيانة نظامنا الديمقراطي».

وزير العدل يطلب دخول الفريق الحكومي للقاعة لتوضيح مسببات طلب إحالة الاستجواب للتشريعية.

وقال العفاسي أن الدستور الكويتي نظم منصب رئيس مجلس الوزراء تنظيما دقيقا سواء في اختصاصاته او مسؤولياته.

إن هناك مواد بالدستور تتحدث عن حدود مسؤوليات سمو رئيس مجلس الوزراء بشكل دقيق في السياسة العامة للحكومة فقط حيث انها «تكلمت عن اختصاص سمو الرئيس بانه لا يتولى حقيبة وزارية مثل بقية الوزراء وبذلك لايدخل في العمل التنفيذي بشكل مباشر».

وحول ما نص عليه الدستور بشأن طرح الثقة في الوزراء قال الوزير العفاسي ان «سمو رئيس مجلس الوزراء لا يطرح فيه الثقة كضمانة لدوره الكبير الذي يعتبر عامل استقرار أساسي حيث ان المذكرة التفسيرية للدستور أوضحت ان الهدف من ذلك هو الاستقرار الوزاري وتحقيق الإنجاز وبذلك أضفى الدستور الكويتي بشكل صريح على سمو رئيس الوزراء تنظيم خاص وفريد من نوعه».

«ان المحكمة الدستورية أوضحت في مواضع مختلفة دور رئيس مجلس الوزراء بشأن السياسة العامة للدولة حيث انها تنظر في حدود ضيقة وليس جميع المسائل التنفيذية» مشيرا الى قرار المحكمة الدستورية الأخير في أكتوبر 2011 الذي «ركز على هذا الجانب بشكل كبير حيث انه من المعلوم لدى الجميع ان المحكمة الدستورية هي المكمل للنص الدستوري والمفسرة له وبالتالي تطبيق قرارات المحكمة الدستورية راسمة لخريطة الطريق».

«إن قرار المحكمة الدستورية بين في حيثياته ان «كل استجواب يراد توجيهه الى رئيس مجلس الوزراء ينحصر نطاقه في مجال ضيق وهو في حدود اختصاصه في السياسة العامة للحكومة باعتباره رئيس لمجلس الوزراء وهو الذي يتكلم باسم مجلس الوزراء ويدافع عن هذه السياسة امام مجلس الأمة دون ان يتعدى ذلك الى استجواب عن اية اعمال تنفيذية تختص بها وزارات بعينها او أي عمل لوزير في وزارته والا اصبحت جميع الاعمال التي تختص فيها الوزارات المختلفة محلا لاستجواب رئيس الوزراء».

وأضاف أن ذلك يؤدي الى سيل جارف من الاستجوابات لرئيس الوزراء «وذلك فيه خطر بتعطيل الاعمال من غير حد ولا ضابط وان كان الدستور قد خول لعضو مجلس الامة هذا الحق فليس معناته يتصرف كما يشاء او يهوى».

وأشار الى أن «الواقع مفيد بالمصلحة العامة وإذ كان من الواجب استقلال السلطتين التشريعية والتنفيذية فان التعاون بينهم اوجب وهذا توجيه المحكمة الدستورية وبالتالي التعاون لا يتحقق بالتصادم وبالتالي فان المسؤولية السياسية لدى مجلس الامة تقع على عاتق الوزارة فرادا والاخذ بعين الاعتبار». «هذه المسؤولية لا ينبغي ان يساء فهمها وهذا تأكيد ان المحكمة الدستورية انتهت بقرارها أولا ان كل استجواب يراد توجيهها الى رئيس مجلس الوزراء ينحصر نطاقه في حدود اختصاصه في السياسة العامة للحكومة دون ان يتعدى ذلك الى

■ الموويزري: لا يوجد مبرر لإقناع الناس بأن استجوابي غير دستوري فهو يحمل قضايا السياسة العامة

■ الأمير ذاته مصونة ولا أسمح باقحامه في قضية الاستجواب ومحشوم... وأنا أشدت بالرئيس عندما كان مصلحاً

■ العدساني: الحكومة تهيمن على المجلس وهناك تعارض مصالح في تصويت الحكومة على الطلب

.. والوزير العفاسي يدلي بدلوه

■ الحريص: علينا الامتثال للنطق السامي حين أكد أن هناك تعسفاً في استخدام الأداة الدستورية

■ عبدالكريم الكندري: الإحالة للتشريعية بإشراك 16 صوتاً حكومياً التفاف على الدستور

■ الرويعي: لا يوجد معارضة وإنما معترضون اختلفت مصالحهم رغم أنهم تبنوا المواقف ذاتها

.. ومداخلة عسكر العنزي

مصافحة

العفاسي خلال كلمته